# أبو الحَسَن علي بن جابر الدَّبَّاج الإشبيليّ
# حياته وآراؤه النَّحويَّة والصَّرفيَّة

**د. حسن بن محمد بن حسن القرنيّ**
**جامعة أمّ القرى، المملكة العربية السعودية.**

**- المقدمة:**

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ذي العزَّة والجلال، أحمدُه حمدَ الشاكرين، وأصلّي وأسلّمُ على نبيِّنا محمدٍ المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آلهِ الطيبين الطاهرين، ومَن سار على نورهم وهديهم إلى يوم الدين، وبعد:

فقد شهِدت الأندلسُ تألُّقًا في الجوانب العلميَّة في منتصف القرن السادس الهجري حتى منتصفِ القرن السابع، وهي الفترة التي عاشها عالمنا الدَّبَّاجُ، حيث حفَلَت هذه الفترةُ بعددٍ وافرٍ من العلماء البارزين في شتى أنواع العلوم، فكانَ هذا الجانبُ على النقيض تمامًا من الوضع السياسي الذي تراوح بين الاستقرار والقوة في النصف الأول من العصر الموحّدي، والفوضى والاضطراب في النصف الثاني من هذا العصر، وما أعقبه من سقوط المدن الأندلسيَّة واحدةً تلو الأُخرى.

وكانت علومُ اللغةِ من أوفرِ العلومِ نصيبًا في الدرس والبحث، وقد نبغ في هذه العلوم علماءُ أجلّاء، كان من أبرزهم أبو علي الشَّلوبين (ت**654هـ**)، وابن عصفور (ت **669هـ**)، وابن أبي الربيع (ت **688هـ**).

وقد آثرتُ في هذا البحثِ اختيارَ شخصيةٍ شاركتْ في نهضةِ الأندلسِ العلميةِ، وهي شخصيَّة أبي الحسن علي بن جابر الدَّبَّاج، ودفعني لذلك أمورٌ أهمُّها التعرُّفُ على شخصيّة هذا العالمِ الجليلِ من خلال الوقوف على حياته وآرائه، ثمَّ إنَّ هذا العالم لم يحظَ باهتمام الباحثين؛ حيث لم أجد أحدًا قد تناوله بالدرس

والبحث، فأردتُ بهذا أن أكشفَ بعض جوانب حياته وآرائه خدمةً للغة العربية، وتأديةً لواجب أهل العلم الأسلاف علينا.

## 1- حياته وآثاره:

هو أبو الحسن علي بن جابر بن علي بن محمد بن يحيى اللَّخْمِي الإِشبيليُّ المعروف بالدَّبَّاج[1]. أمَّا اللَّخْمِيُّ فهو نسبةٌ إلى (لَخْم)، وبنو لَخْم قبيلةٌ من كَهْلانَ، ولَخْم هذا أخو جُذام، عمّ كندة، وقد كان للخْميّين مُلْكٌ بالحِيرة من العراق، وكان لبقاياهم مُلْكٌ بإشبيليةَ من الأندلس، وهي دولةُ بني عبَّاد، وأولُ من مَلَكَ منهم القاضي محمد بن إسماعيل بن قريش بن عبَّاد، وقد حضروا فتحَ مصرَ، واختطوا بها، وسكنوا صعيدَها[2].

والإِشْبيليُّ نسبة إلى إِشْبِيْلِيةَ، مدينة كبيرة، من أعظمِ مدن الأندلس، وتقع على ضفةِ النهر الكبير، ويطلُّ عليها جبلُ الشَّرف المشهور بأشجاره، وأهمُّها الزيتون[3].

وكانت تُسمَّى –أيضًا– بحِمص؛ لأنَّ بني أُميَّةَ لما دخلُوا الأندلسَ سَمَّوا عدَّةَ مدنٍ بها بأسماء مدن الشام، وقيل: لأنَّ جنودًا من حمص دخلوها وسكنوها بعد فتح الأندلس[4].

أمَّا الدَّبَّاج فقد لُقِّب به لأنَّها كانت صَنعةَ أبيه عمره جُلَّه[5]. والدِّيباج: ضربٌ من الثياب، بكسر الدال وفتحها، والكسر أصوبُ، وهو مولَّدٌ، والجمع دَيَابيجُ ودَبَابيجُ[6].

قال ابن جنّي: "وقالوا "دِيباجٌ ودَبابيجُ"، فدلَّ قولهم "دَبابيجُ" بالباء على أنَّ أصله دِبَّاج، وأنَّه إنَّما أبدل الباء ياءً استثقالاً لتضعيف الباء"[7]

وعليه فإنّ هذا اللقب قد جاء على الأصل في استعماله قبل الإبدال، وجاء بفتح الدال وهي اللغة الثانية فيه.

وقد كان هذا اللقبُ لطائفةٍ من العُلَماء في علوم مختلفة، عاشوا في عصور مختلفة، منهم:

**1**- محمد بن عبيد الله بن أيوب المعروف بالدَّبَّاج، من أهل قرطبة، رَحَلَ إلى بغدادَ وتلَقَّى فيها عن شيوخها، وكان شيخًا طاهرًا، يتعاطى عمل الدِّيباج، ولذا عُرِف بهذا اللقب، ونزلَ بالقيروان، فأتاه أكابرُ الناسِ وسمعوا عنه. توفي سنة سبع عشرة وثلاث مئة من الهجرة[8].

**2**- المحدث الحافظ العبَّاس بن الفضل بن حبيب أبو الفضل السَّامريّ الدَّبَّاج، قدم دمشق مرَّات، وحدَّث بها وبحلب، وروى عن محمد بن إسماعيل الترمذي، ومحمد بن يونس الكديمي وطبقتهما. توفي في أوائل القرن الرابع الهجري[9].

نصت كثيرٌ من المصادر التي بين أيدينا على أنَّه وُلِد -رحمه الله!- سنةَ ستٍ وستين وخمس مئة من الهجرة النبوية المطهرة[10].

ولم تذكر المصادر التي بين أيدينا شيئًا عن نشأته الأولى، أو أحوال أسرته، ووضعها الاجتماعي والعلمي، كما لم تحدثنا تفصيلاً عن مراحل تعليمه الأولى، لكنَّ التاريخ يُحدثنا أنَّ إشبيلية كانت حينذاك قاعدةً للدولة الموحّديّة، ومن أعظم الحواضر الأندلسية، حيث ازدهر فيها النشاطُ العلميُّ والفكري، وغدتْ مقصدًا لكبار علماء الأندلس. ولا شك أنَّ ولادةَ الأستاذ أبي الحسن الدباج في هذه المدينة وفي هذه الفترة، قدْ هيأت له تَلَقي العلم على أيدي علماء كبار، تجاوزتْ شهرتهُم بلادَ الأندلس في أنحاء عدة من العالم الإسلامي.

كما لم تذكر هذه المصادر شيئا عن أسرته، وإنَّما الذي وُجِدَ عنه -رحمه الله- إشاراتٌ يمكن الاستدلال منها على أنَّه كوَّن أسرة، ورُزِق بابن سماه (الحسن) واكتنى به.

تلقَّى أبو الحسن الدَّبّاج عن جماعة من كبارِ علماءِ عصره، جاء ذكرُهم في عددٍ من المصادر التي بين أيدينا، وما تضمنته هذه المصادر من الشيوخ عددٌ قليلٌ إذا ما قِيسَ بكثيرٍ من كتب البرامج والمشيخات التي تجاوز فيها عدد الشيوخ المئات، وفي ظني أنَّ ذلك يبدو مقبولاً إذا عرفنا هذين الأمرين:

**1**- أن أبا الحسن الدَّبّاج لم يغادرْ إشبيليةَ- فيما علمتُ -للمدارسة على شيوخ البلدان الأخرى.

**2**- أنَّه - رحمه الله!- تصدَّر للإقراء والتدريس منذ وقت مبكر، وظلَّ كذلك طوال حياته خمسين سنةً.

ومِن هؤلاء الشيوخ الَّذين أخذ عنهم:

**1**- محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف اللَّخْمي الإِشْبيليّ، درسَ العربيةَ كان عارفًا بالقراءات والعربية مُقدَّمًا فيهما مع الضبط والإتقان. مات سنة ست وثمانين وخمس مئة. له كتب في ألفات الوصل والقطع، ومسائل في آيات من القرآن، وأجوبة لأهل طنجة في سؤالاتهم المقرئين. وقد أخذ الدّبَّاجُ القراءات عنه[11]، وروى عنه أبو الحسن الزهري، والشلوبين، وابنا حوط الله[12].

**2**- نَجَبَة بن يحيى بن خلف بن نَجَبَة بن يوسُف الرُّعَينيُّ الإِشْبيليَّ المقرئ النحويّ (ت **591هـ**)، وُلد سنة عشرين وخمس مئة، وأخذ القراءات عن أبي الحسن شُرَيح، وأبي محمد بن شُعَيب اليَابُري، وأبي جعفر بن عَيشُون، وغيرهم، وسمع من أبي بكر بن العربي، وأبي بكر بن طاهر، وأبي مروان عبد الملك البَاجيّ. وتَصدَّر للإقراء والنحو بإِشبيليةَ. كان إمامًا مع الصلاح والتواضع، واستوطنَ مَرَّاكُش مُدَّةً[13] أخذ القراءات عنه أبو الحسن الدّبّاج وابن أبي الربيع، والشلوبين[14].

**3**- أبو محمد عبد الله بن علي بن عبيد الله الحجري الأندلسي (ت**592**هـ)، برع في الحديث وطال عمُرُه، وشاع ذكرهُ، وكان قد سكن سبتةَ فاستدعاه السلطان إلى مَرَّاكش ليسمَع منه[15]، وقد درس عليه أبو الحسن الدَّباج وأجاز له[16].

**4**- جابر بن محمد بن نام بن أَبي أيُّوب (ت **596**هـ)، من أهل إِشبيليةَ، أخذ علم العربية عن أبي القاسم بن الرَّماك، وأبي الحسن بن مسلم[17]. وقد أخذ عنه أبو علي الشلوبين، وابنا حوط الله، وأخذ النحو عنه أبو الحسن الدَّباج[18].

**5**- أحمد بن محمد بن أحمد بن مقدام أبو العباس الرُّعيني الإشْبِيليّ، وقيل أبو القاسم (ت **604**هـ)، كان أديبًا زاهدًا، عاش ثمانية وثمانين عاما[19]. وقد أخذ عنه جماعةٌ منهم: أبو إسحاق بن أحمد اللَّخمي، وأبو الحسن الدَّباج، وأبو علي الشَّلوبين[20].

**6**- مصعب بن محمد بن مَسْعود الجَيَّاني النحويُّ اللغويُّ، المعروف بأبي ذر الخُشَني (ت **605**هـ)، له تأليف في شرح غريب السير لابن إسحاق، وتأليف صغير في العروض، أخذ عنه علماء أَجلاَّء منهم: أبو الحسن الدَّباج الذي أَخَذَ عنه علم القراءات وعلم العربية[21].

**7**- أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت **610**هـ)، إمامٌ في النحو، تخرَّج على ابن طاهر الخِدَبّ، وكان يتنقّل في البلاد ولا يسكن إلاَّ الحَانات، ولم يتزوج، وقد تغيَّر عقله في آخر عمره[22]. وقد أخذ عنه أبو الحسن الدَّباج العربية[23].

**8**- محمد بن عليّ بن محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز اللَّخْمي الكاتب (ت **615**هـ)، يُكْنى أبا بكر، ويُعرف بابن المرْخِي، كان كاتبًا بليغًا أديبًا ناظمًا

ناثرًا، وله كتاب في الخيل، وكتاب في حلية الأديب في اختصار المصنَّف الغريب، وقد أخذ عنه كثير منهم: الأستاذ أبو الحسن الدَّباج[24].

**9-** محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف الأموي الإشبيليّ (ت **618**هـ)، من أهل يَابُرَة، كان إمامًا في صِناعة العربية، موصوفًا بالعقل والذكاء والعدالة والمروءة[25]، وقد أخذ عنه كثير من العلماء منهم ابن عبد النّور، وابن أبي الربيع، وأبو الحسن الدَّباج الذي أخذ عنه علمَ النحو[26].

**10-** محمد بن محمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري (ت**621**هـ)، كان فقيهًا، مالكيًا متعصبًا للمذهب، حافظًا، ومن تواليفه: المعلّى في الردّ على المحلَّى لابن حَزم، وكتاب قطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين، وغير ذلك[27]، وقد أخذَ عنه أبو الحسن الدَّبّاج[28].

**11-** أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن بَقِيّ القُرْطبيّ (ت **625**هـ)، روى عن أبيه وعن جدّه، وأجاز له أبو الحسن شُريح، وأبو مروان عبد الرحمن بن قزمان، وأبو زيد السُّهَيلي، وأخذ عنه أبو الحسن الدَّباج، وغيرهم[29].

لقد انْصَفَتْ المصادرُ شيخَنا بذكر أُستاذيته لاثنين من أبرز رجال عصره، هما: ابن عصفور، وابن أبي الرَّبيع. ومن تلاميذه:

**1-** يحيى بن ذي النُّون بن يحيى المقرئ الإشْبِيلي، كان من جِلَّة الأساتذة النُّبهَاء، ومن أهل الفضل والدين، مات سنة ثلاث وثلاثين وست مئة[30].

**2-** عبد الحق بن يوسف بن تُونارت الصّنهاجي، العدوَي الأصل، أخذ القراءاتِ بجيَّانَ عَن أبي عبد الله بن يَربوع، وبإشبيليةَ -عندما رَحَلَ إليها- عن أبي الحسين بن رَزْقُون، وقرأ العربيةَ على الشَّلوبين، وأبي الحسن الدَّباج. ماتَ بجيَّانَ في عَشْر الأربعين وست مئة[31].

**3**- طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأُمويّ اليابُريّ الإِشْبِيلي، كان نحويًا ماهرًا متقنًا، عروضيًا حاذقًا، ذا حظٍّ وافرٍ من الأدب، عارفًا بطريق الرؤية وتواريخ الرجال. أخذ عن جمع جمٍّ منهم: أبوه، وأبو الحسن الدَّبَّاج، والشلوبين[32].

**4**- محمد بن محمد بن محمد بن أبي صالح التُّجيبي، كان غايةً في الورع والزهد، وتوفي سنة أربع وأربعين وست مئة وكانت جنازته مشهودةً لم يتخلفْ عنها أحد[33].

**5**- محمد بن أحمد بن عبد الرحمن العبيدي الإشبيلي، أبو بكر بن البناء، روى عن ابن طلحةَ، وأبي الحسن بن عظيمة، وأبي الحسن الدَّبَّاج، والشلوبين، وغيرهم. مات سنة ست وأربعين وست مئة للهجرة[34].

**6**- أحمد بن محمد بن أحمد الأزديّ أبو العباس الإِشْبِيلي، كان متحققًا بالعربية، حافظًا للغات، مُقدَّمًا في العروض، وقد صنَّف في الإمالة، وفي علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جنّي. أخذ عن الشلوبين وأبي الحسن الدَّبَّاج وغيرهما. مات سنة سبع وأربعين وست مئة للهجرة[35].

**7**- إبراهيم بن سهل الإسرائيلي، يكنى أبا إسحاق، وهو شاعر إشبيليةَ المعروف، كان يهوديًا فأسلم، وقد كان من عجائب الزمان في ذكائه على صغر سنه، يحفظ الأبياتَ الكثيرة من سمعة. أخذ عن الشلوبين وأبي الحسن الدَّبَّاج وغيرهما. وتوفي سنة تسع وأربعين وست مئة[36].

**8**- محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن عيسى اللَّخمي الإِشبيلي. روى عن محمد بن يوسف، وأبي العافية، وأبي الحسن الدَّبَّاج، والشَّلَوبين، وغيرهم. توفي سنة أربع وخسمين وست مئة للهجرة[37].

**9-** محمد بن أحمد بن محمد بن سلمة الخرزجي الإشبيلي. روى عن الشلوبين، وأبي الحسن الدَّبَّاج والنباتي، وتوفي عام ثمانية وخمسين وست مئة[38].

**10-** إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف أبو إسحاق. مات بمصر سنة إحدى وستين وست مئة، وعمره نحو خمسين سنة[39].

**11-** علي بن محمد بن حسن الأنصاريّ الإشبيلي، أبو الحسن الجيَّاني. أخذ العربية والأدب عن أبي الحسن الدَّبَّاج، وأبي علي الشلوبين، وتوفي سنة ثلاث وستين وست مئة[40].

**12-** عليّ بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هَيْصم الرُّعيني الإشبيلي، يُعرف بابن الفخَّار. لزم كثيرًا من شيوخ عصره، منهم: أبو الحسن الدَّبَّاج، والشَّلَوبين، مات سنة ست وستين وست مئة للهجرة[41].

**13-** أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله بن ثابت الأَنصاريّ الإِشبيلي، أبو العباس المارديّ، كان متحقّقًا بالفقه والعربية، وأخذ النحو عن أبي الحسن الدَّبَّاج، كان حيًّا سنة ست وستين وست مئة[42].

**14-** مُحمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن الفَرَج الأوسي المعروف بالدَّبَّاغ الإِشبيلي. كان أوحدَ عصره في مذهب مالك، عارفًا بالنحو، واللغة، والأدب، والشعر، والتاريخ، كثيرَ البشاشة، طيِّبَ النفس. توفي سنة ثمان وستين وست مئة[43].

**15-** أحمد بن أَبي الحسن نبيل الرُّومي، مولى أبي القاسم بن محمد بن أبي بكر التُّجيبي الشّقوري، أجازه أبو الحسن الدَّبَّاج، وأبو عليّ الشَّلَوبين، وغيرهم. توفي سنة تسع وستين وست مئة[44].

تَميَّز – رحمه الله!- بعلو كعبه ورفعته العلميَّة، يَدُلُّ على ذلك إجماعُ الذين ترجموا له على هذه المكانة، وقد قيل قديمًا:

**النَّاسُ أَكيسُ من أن يَمدحوا رجلاً ما لم يروا عنده آثارَ إحسانِ**

وقد نعته مترجموه بالعلّامة[45]، وقال ابن بَشكُوان عنه: "كان نحويًّا أديبًا مقرئًا جليلاً فاضلاً"[46]، وجعله الرُّعيني من المعدودين في علم العربية في بلاد الأندلس، حيث قال: "وكان بإشبيليةَ تاليًا في إقراء العربية لابن طلحةَ، والشَّلّوبين، وابن عبد الله، ومعدودًا فيهم، وكان يزيد عليهم بإقرائه لكتاب الله تعالى"[47].

وجعله الذهبي سيَّد زمانه في العربية[48]، ووصفه بشيخ القرّاء والنحاة بالأندلس[49]، كما وصفه صلاح الدين الصفدي بقوله: "كان من أهل الفضل والصلاح، تصدَّر لإقراء القرآن والعربية نحوًا من خمسين سنة"[50].

وشهد المقري التِّلمساني بإمامته في العربية في قوله: "وكان الأديب العالم الصالح أبو الحسن علي بن جابر الدَّبَّاج الإشبيلي إمامًا في فنون العربية، ولكن شهر بإقراء كتب الأدب كالكامل للمبرد ونوادر القالي"[51].

وقال أيضًا: "وحسبُك من جلالة قدره أنَّ أهل إشبيلية رضوا به إمامًا في جامع العَدَبَّس"[52].

وقال ابن عماد الحنبلي: "وفيها ابن الدَّبَّاج العلاَّمة أبو الحسن علي بن جابر الدَّبَّاج النحوي المقرئ شيخ الأندلس"[53].

وحسبُ الدَّبَّاج للتدليل على مكانته أن يكون أستاذًا لعلمين كبيرين هما ابن عصفور، وابن أبي الربيع. على الرَّغم من أنَّ الأستاذ أبا الحسن الدَّبَّاج قد نُعِت بنعوت تدل على علو كعبه في علوم كثيرة، ورسوخ قدمه فيها، فإننا لا نجد له آثارًا مكتوبة قد ذُكِرت فيما بين أيدينا من مراجع، بيد أن رجلاً في مثل مكانته، قضى أكثر حياته في التعليم، والخطابة والإمامة، لابُدَّ أن له نتاجًا علميًّا، ثم طالتها يدُ البلى وعوادي الأيَّام، ويعزِّز هذا ما مرَّت به الأندلس عمومًا وإشبيلية خصوصًا من ظروف سيئة في آخر حياته، وما نَصَّ عليه الرُّعيني من انكبابه على تقييد

العلم في قوله: "وما شاب إقراؤه بتعرّض لأهل الدُّنيا، وما زال مقتصرًا عليه، غير متصدٍّ لسواه، نزيهًا عن الأطماع، مُكبًّا على تقييد العلم والآداب"[54].

توفي –رحمه الله!– سنة ست وأربعين وست مئة للهجرة، بعد أن عاش ثمانين سنة[55]، وكانت وفاته بإشبيلية في شهر شعبان[56]، واختلفت المصادر في تحديد يوم الوفاة، فذكر الرُّعيني أنها كانت في آخر حصار إشبيلية[57]، ونَصَّ الذهبي على أنه توفي يوم دخول النصارى إشبيلية[58]، وذكر في موضع آخر أنه توفي بعد دخولهم بأيَّام[59]. وقيل: لتسع بقينَ من شهر شعبان سنة ست وأربعين وست مئة[60]، أي: في الحادي والعشرين من شهر شعبان[61].

وتُجمعُ هذه المصادرُ على أنَّ سببَ وفاته يعود إلى دخول النصارى إشبيلية واستيلائهم عليها، فهاله نطق الناقوس وخرس الأذان، فما زال يتأسف ويضطرب ألماً لذلك، إلى أن قضى نحبه رحمه الله[62].

وتولَّى غسلَه الشيخُ الصالحُ أبو الوليد الخرّاز، ولم يحضر الصلاةَ عليه إلاَّ ثلاثةُ نفرٍ؛ لما حلَّ بالناس حينئذٍ من الموت وباءً وجوعًا، ودُفِن بداره، وحُفِر قبره بالسكاكين؛ استعجالاً لمواراته، واستثقالاً عن التماس آلات الحفر بهول اليوم[63]، فرَحمهُ الله وأسكنه فسيح جناته!.

## 2–آراؤه النحويَّة والصَّرفية

### المسألة الأولى: تقديم الفاعل على عامله:

أجاز –رحمه الله!– تقديم الفاعل على عامله في نحو: "إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه، حيث جوَّز مجيء (زيدٌ) فاعلاً لـِ (قامَ) المتأخّر. يقول الشاطبي ناقلاً قول الأبَّذي –الذي نقل عنه هذا الرأي–: "ومنها مسألة إنْ زيدٌ قامَ أكرمته. قال الأبَّذِيّ: قال شيخُنا أبو الحسن الدَّبَّاج –رحمه الله–: "لا يبعدُ عندي أن يُقال: إنَّ هذا الفعلَ يصحُّ له العملُ في الأوَّل مقدَّمًا عليه، وذلك مع أداة تطلبُ بالفعل؛ وذلك أنَّ العاملَ

متصرِّف في نفسه فيتصرف في معموله إلا أن يمنعَ مانعٌ، وذلك في الفاعل أن يلتبس بالمبتدأ في قولك: قام زيدٌ، وزيدٌ قام، فإذا جاء حرفٌ لا يليه إلاَّ الفعل لفظًا أو تقديرًا أزال ذلك اللَّبس، فصحَّ أن يكون فاعلاً مقدَّمًا، إنْ قدَّرت الفعل فارغًا من الضمير"[64].

وقد انقسم النحاة حول تقديم الفاعل على عامله إذا سُبق بأداة شرط إلى فِرَقٍ؛ فالبصريون يمنعون تقديمه[65]. قال سيبويه: "واعلم أنَّ حروف الجزاء يَقبح أن تتقدَّمُ الأسماءُ فيها قبل الأفعال، وذلك لأنَّهم شبَّهوها بما يجزم ... إلاَّ أنَّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر؛ لأنَّ حروف الجزاء يدخلها فَعَل ويفْعلُ ويكون فيها الاستفهام فتُرفَع فيها الأسماءُ، وتكون بمنزلة الذي، فلما كانت تصَرَّف هذا التصرُّف وتفارق الجزم ضارعت ما يَجرُّ من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو: ضاربِ عبد الله، لأنَّك إن شئت نَوَّنتَ ونصبتَ، وإن شئت لم تُجاوز الاسمَ العاملَ في الآخر"[66].

وقال ابن السَّراج: "وحروف الجزاء يَقبح أن يُقدَّم الاسم معها على الأفعال"[67].

ويستثنى عندهم من هذا الحكم (إنْ)؛ فإنه يجوز في سعة الكلام أنْ يُقدَّم الفاعل على فعله متوسطًا بين إنْ وبين فعلها إذا كان ماضيًا أو مضارعًا منفيًا بلمْ[68]. قال سيبويه: "ويجوز الفرقُ في الكلام في (إنْ) إذا لم يجزم في اللفظ، نحو قوله[69]:

عاوِدْ هَراةَ وإنْ مَعْمورُها خَرِبا

فإن جزمتَ ففي الشعر؛ لأنَّه يُشبّه بلَمْ"[70].

وقال المبرِّدُ: "أمَّا (إنْ) إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائزٌ بالاسم، وذلك قوله: إنِ اللهُ أمكنني من فلان فعلتُ، وإنْ زيدٌ أتاني

أَكرمتُه، وإنما تفسير هذا: أنك أضمرت الفعلَ بينها وبين الاسم، فتقديرُه: إن أمكنني اللهُ من زيد... ولكنه أضمر هذا، وجاء بالفعل الظاهر تفسيرَ ما أضمر، ولو لم يُضمِرْ لم يجز؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلاَّ بالفعل"[71].

وعلَّلوا لاختصاص (إنْ) بهذا الحكم إلى كونها أصل الجزاء[72]. وقيل: لأنه يضعف طلبها للماضي فيجوز أن يليَها، فإن وليها المضارع وجزم بها فإنَّه يَقْوي طلبها له، فلا يليها غيرُه[73].

وجَوَّز الأخفش في الاسم الواقع بعد (إنْ) الشرطية وجهين من الإعراب، إمَّا الرفع على الابتداء، وإمَّا الرفع بإضمار فعل. يقول – عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[74] "فابتدأ بعد (إنْ)، وأن يكون رَفَعَ (أحدًا) على فعل مُضْمَرٍ أَقْيَسُ الوجهين؛ لأن حروف المُجازاة لا يُبْتدأ بعدها، إلاَّ أنَّهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكُّنها وحُسْنها إذا ولْيَتها الأسماءُ، وليس بعدها فعلٌ مجزوم في اللفظ"[75].

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الاسمَ الواقعَ بعد (إنْ) الشرطية مبتدأ[76]، وذهب بعضهم الآخر إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل المتأخّر من غير تقدير فعل[77]، واحتج الفريق الآخر بأمرين[78]:

الأول: أنَّ (إنْ) أصل الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها.

الثاني: أنَّ ارتفاعه بالعائد يرجع إلى أنَّ المكْنِيَّ المرفوعَ في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعًا به، كما قالوا: جاءَني الظريفُ زيدٌ.

ورد البصريُّون عليهم فقالوا[79]:

أمَّا حجتُهم الأولى فأمرٌ مُسَلَّمٌ به أن تكون (إنْ) أصلُ الجزاء، ولكن لا يعني هذا جواز وقوع الاسم المرفوع بعدها دون أن يكون معمولاً للفعل المتأخرَّ، وأمَّا حجتُهم الثانية فهي باطلةٌ؛ لأنَّ ارتفاع (زيد) في: جاءني الظريفُ زيدٌ إنَّما كان

على البدل من الظريف، وجاز أن يكون بدلاً لتأخر البدل عن المبدَل منه، فأمَّا هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنَّه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه.

**المسألة الثانية: رأيُه في: أمَّا زيدًا فسَقيًا له:**

ذهب –رحمه الله!– في قولهم: أمَّا زيدًا فسقيًا له إلى أنَّ (سقيا) مصدرٌ منصوبٌ على إضمار فعل واجب الحذف، والتقدير: سقاهُ اللهُ سَقيًا، وأمَّا (زيدًا) فذهب إلى أنَّه لا يَجُوز أن يكون منصوبًا بـــ (سَقيًا)، ولا بالفعل الذي نصب المصدر وهو (سقاه)؛ لأن الفعل قد وصل إلى الضمير فلا يصل إلى غيره، ورأى أنَّ (له) لا يتعلَّق بالمصدر، وإنَّما يتعلَّق بمحذوف تقديره (له أدعو)[80].

وما ذهب إليه في (سَقيًا) هو ما نَصَّ عليه سيبويه من قبلُ، حيث نَصَّ –في باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل المستعمل إظهاره– على أنَّ سبب وجوب حذف الفعل هاهنا إلى أنه أتى بدلاً من فعله في الدُّعاء. يقول: "وذلك قولك: سقيا ورَعْيًا، ونحو قولك: خَيبةً ودَفْرًا وجَدْعًا وعقرًا ... وإنَّما ينتصبُ هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه على إضمار الفعل؛ كأنَّك قلت: سَقَاك الله سقيًا، ورعاك الله رَعْيًا، وخيَّبكَ الله خَيبةً.. وإنَّما اختُزِل الفعل هاهنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحذرُ بدلاً من احذرْ، وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من سَقاك الله وَرعاك الله.."[81].

ونَصَّ ابن يعيش على أن بعض العرب يظهر الفعل هاهنا، وبعضهم الآخر يجعل الدعاء مرفوعًا. يقول: "وكل هذه المصادر دعاء عليه أوله، وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره؛ لأنها صارت بدلاً من الفعل، وبعضهم يظهر الفعل تأكيدًا، فيقول: سقاكَ الله سَقيًا، ورعاك اللهُ رَعيًا، وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول: سَقيٌ لك ورعيٌ، والمعنى مفهوم، كما يقال: سلامٌ عليكم"[82].

ويوافق رأيُه رأيَ النحاة في إعراب (زيدًا). يقول ابن هشام: "وينبني على أن هذه اللامَ ليست متعلِّقة بالمصدر، أنَّه لا يجوز في "زيدٌ سَقيًا له" أن يُنصب (زيد) بعامل محذوف على شريطة التفسير"[83].

وتفيد اللام التي في (له) والتي رأى الزَّجَّاج أنها لا تتعلَّق بالمصدر – التبيينَ. يقول الزِّجاجي: "لامُ التبيين تُلْحق بعد المصادر المنصوبة بأفعالٍ مخزولةٍ مضمرةٍ لتبيّنَ مَن المدعو له بها، وذلك قولك: سَقيًا ورَعيًا.. ثم نقول في تفسير ذلك: تأويله: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رَعيًا. وإنَّما اختُزِل الفعلُ لأنَّهم جعلوا المصدر بدلاً منه، ثم تلحق لامُ التبيين فيقال: سقيًا لزيدٍ ورعيًا له... لأنَّه لولا هذه اللام لم يُعلمْ من المدعو له بشيءٍ من هذا أو المدعو عليه"[84].

وما رآه من عدم جواز تعلَّق الجار والمجرور في (له) بالمصدر ولا بالعامل فيه هو ما رآه أكثرُ النحاة[85]؛ حيث يرون أنّ الجار والمجرور يتعلقان بفعل خرج مخرج البيان التقديري، أي: لك أعني، أو لزيد اعني[86]، أو هما خبر لمحذوف تقديره إرادتي أو دعائي[87]؛ لهذا قالوا: إنَّ الكلامَ في نحو هذا المثال جملتان وليس جملةً واحدة[88].

**المسألة الثالثة: حكم تَعَلُّق حرفي جرّ مُتَّحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد:**

منع –رحمه الله!– تَعَلُّق حرفي جر لمعنى واحد بفعل واحد، ونقل ذلك أبو حيان. يقول: "وذُكِرَ عن الأستاذ أبي الحسن الدَّبَّاج –رحمه الله– ما معناه أنَّ الممنوعَ من تعلُّق حرفي جر بفعل واحد إنَّما هو إذا كانا لمعنى واحد، فإنْ أدَّى أحدُهما ما لا يؤدّيه الآخر من المعنى لم يمتنع ذلك، كما في الحرفين المختلفين، نحو قول امرئ القيس[89]:

**وما ذَرَفَتْ عيناكِ إلاَّ لتقدحي بَسهمَيكِ في أعشارِ قلبٍمُقَتَّلِ**

فالباء لمعنى، وفي لآخر، وقد تَعَلقًا بفعل واحد، وكذلك قولهم: خرجتُ من الدارِ إلى السوق، من وإلى قد تعلَّقا بفعل واحد. قال: وكذلك قياس هذا، فإن كانا بمعنى واحد لم يصح تعلقهما بفعل واحد"[90].

وقد نَصَّ على هذا الحكم نحاةٌ منهم الرَّضي حيث يقول: "الفعلُ لا يتعدَّى بحرفي جرّ متماثلين لفظًا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد، كمفعول بهما أو زمانين أو مكانين، فإنْ لم يكونا من نوع كقولك: دُرْتُ في البلد في يوم الجمعة جاز، وقولك: أقمتُ في العراق في بغداد أو في رمضان.. فإن اختلف معنيا الحرفين نحو: مررتُ بزيد بعمرو، أي: مع عمرو، أو لفظاهما نحو: سرتُ من البصرة إلى الكوفة جاز"[91].

كما نَصَّ أبو حيَّان على ذلك، مستشهدًا بآيات من الذكر الحكيم، فعند قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ**﴾[92] قال: "(من بني إسرائيل) في موضع الحال، فيتعلَّق بمحذوف، أي: كائنين من بني إسرائيل.. (من بعد موسى): متعلّق بما تعلَّق به (من بني إسرائيل)، وهو كائنين، وتعدَّى إلى حرفي جرّ من لفظ واحد لاختلاف المعنى، فمِن الأولى تبعيضية، ومِن الثانية لابتداء الغاية"[93].

وعند قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ**﴾[94]، قال –رحمه الله!–: "ومِن الأولى للتبعيض متعلِّقة بنسقيكم، والثانية لابتداء الغاية متعلّقة بنسقيكم، وجاز تعلقهما بعامل واحد لاختلاف مدلوليهما"[95].

وكذلك صنع السّمين الحلبي عند قوله تعـــالى: ﴿**فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[96]، حيث قال: "قوله (بريح) متعلّقة بـــ (جَرَين)، فيقال: كيف يتعدَّى فعلٌ واحدٌ إلى معمولين بحرف جر متّحدٍ لفظًا ومعنىً؟ فالجواب: أنَّ الباء الأولى للتعدية كما في (مررت بزيد)، والثانية للسبب فاختلف المعنيان، فلذلك تعلَّقا بعامل واحد"[97].

**المسألة الرابعة: الرُّتب الإعرابية في معمول الصفة المشبهة:**

ذهب –رحمه الله!– إلى أنَّ الخفض في معمول الصفة المشبهة يمكن أن يكون ناشئًا من رفعٍ، ويمكن أن يكون من نصب[98]، ووافقه على هذا ابنُ هشام الخضراوي[99].

وذهبَ ابن السِّيْد[100]، وأبو علي الشَّلوبين وأكثر أصحابه[101] إلى أنَّ الرفعَ أول، والنصب ناشئٌ عن الرفع، والخفض ناشئٌ عن النصب. واستدلوا على ذلك بقولهم: مررتُ بامرأةٍ حسنة وجهِها، بالتاء مع الخفض، كما مع النصب، ولو كانت الإضافة من رفع لسقطت التاء معها، كما مع الرفع[102].

وقيل: الإضافة من رفع، والنصب من خفض، فالخفضُ نشأ عن الرفع، والنصب عن الخفض، وإليه ذهب السُّهيلي[103].

**المسألة الخامسة: حكم منع الأَعجمي من الصرف إذا كان علمًا في لسان العجم:**

ذهب –رحمه الله!– إلى أنه يُشترط في منع الأعجمي من الصرف أن يكون علمًا في لسان العجم[104]، وإلى هذا ذهب ابن الحاجب[105]، وأبو علي الشَّلوبين[106]، وابن عصفور[107]، والأشموني[108]، وهو ظاهر قول سيبويه[109]. قال: "وأمَّا إبراهيم،

وإسماعيلُ، وإسحاقُ، ويعقوبُ، وهُرْمُز، وفيروز، وقارونُ، وفرعون، وأشباه هذه الأسماء، فإنها لم تقع في كلامهم إلاَّ معرفة على حَدِّ ما كانت في كلام العجم"[110].

ومذهب الجمهور أنَّه لا يُشترط كونه علمًا[111]، وهو المشهور[112].

ويُبنى على هذا الخلافُ في نحو (قالون)[113]، وبُنْدار[114]؛ فيصرفان على قول الدَّبَّاج، ويمنعان على قول الجمهور[115].

واختار الأستاذ عباسُ حسن رأيَ الجمهور، معلِّلاً ذلك بقوله: "وهذا الرأي أحقُ بالاتباع والتفضيل اليوم؛ لأنَّه عمليٌّ، فيه نفعٌ وتيسير بغير إساءة للغتنا؛ فمن العسير الآن، بل من المستحيل –واللغاتُ الأجنبيةُ تتجاوز المئات– أن نهتدي إلى أصْل كل لفظ أجنبي نريد التسمية به، ونعرف أهو علم في اللغة الأجنبيّة قبل انتقاله علمًا إلى لغتنا فنمنعه من الصرف، أم غير علم فلا نمنعه؟"[116].

**المسألة السادسة: المجازاة بـــ (إذا) في الشعر:**

أجاز –رحمه الله!– المجازاة بـــ (إذا) في الشعر[117]، وهو في هذا يوافق سيبويه حين قال: "وقد جازُوا بها في الشعر مضْطرِّين، شبهوها بـــ (إنْ) حين رأوها لِما يُسْتقبَل، وأنَّها لا بُدَّ لها من جواب"[118]، ثم استشهد على ذلك بشواهد، منها قول قيس بن الخَطيم الأنصاريّ[119]:

إذا قَصُرَتْ أَسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائنا فَنُضارِبِ

قال الأعلم مُعَلِّقًا على الشاهد: "فجازى بـــ (إذا) ضرورةً، وقَصُرت في موضع جزم بـــ (إذا)، و(كان) جوابُها، وموضعها جزمٌ، فعطف (فنضارب) على موضعها، وكَسَر للوصل بعد الوقف على ما يجب في القوافي، ولو أنَّ القافية مرفوعة لرفع (فنضارب)، ولم يكن في البيت ضرورة"[120].

ومنها– كذلك– قول الفرزدق[121]:

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفعُ لي نارًا إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تقِدِ

قال ابن عصفور معلقًا عليه: "فـــ(خَمَدت) في موضع جزم بـــ (إذا)، بدليل جزم جوابها، وهو (تَقِدِ)"[122].

ومنها قول بعض السلوليين[123]:

إذا لم تَزَلْ في كلِّ دارٍ عرفْتَها لها واكِفٌ من دَمعِ عينيْكَ يَسْجُمِ

فـــ (لم تَزَلْ) في موضع جزم بـــ (إذا)؛ بدليل جزم جوابها وهو (يَسْجُمِ)[124].

وكلُّ هذا – كما سلف بيانه– من الاضطرار الذي لا يجوز إلاَّ في الشعر، وأمَّا في نثر الكلام فلا يجوز. يقول سيبويه: "فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأٌ، ولكنَّ الجيَّدَ قولُ كعب بن زهير[125]:

وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها مَغْرِبَ الشمسِ ناشِطًا مذعورا"[126]

والعلَّةُ في عدم جواز الجزم بها دلالتُها على وقتٍ مُعَيَّن، بخلاف أدوات الشرط الجازمة الدَّالة على الإبهام في الأوقات وغيرها. يقول سيبويه: "وسألتُه عن إذا؛ ما منعهم أن يُجازوا بها؟ فقال: "الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذْ)، إذا قلت: أتذكرُ إذ تقولُ، فإذا فيما تَستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى. ويُبيِّن هذا أنَّ (إذا) تجيء وقتًا معلومًا؛ ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ كان حسنًا، ولو قلت آتيك إنْ احمرَّ البسرُ، كان قبيحًا، فإنْ أبدًا مُبْهمة، وكذلك حروف الجزاء. وإذا تُوصَل بالفعْل، فالفعل في (إذا) بمنزلته في حين، كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه"[127].

**المسألة السابعة: العامل في (إذا) الشرطية:**

يرى –رحمه الله!– أنَّ (إذا) في قول الشاعر[128]:

بدا ليَ أَنِّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

شرطيَّةُ حُذِف جوابُها ويدلُّ عليه ما قبله، والعامل فيها شرطها، ولا يصحُّ أن تكون ظرفًا؛ لأَنَّ الشيءَ لا يسبق وقتَ مجيئه، وإنَّما يُسْبق قبل مجيئه. وقد نقل أبو حيان رأيه هذا في قوله: "وجعل أبو الحسن الدَّبَّاج (إذا) شرطيَّة جوابها محذوف مقدر من جنس الأول، أي متى كان جائيًا لم أسبقْه، والعامل شرطها الذي في موضع جزم، ولا يصح أن يعمل الجواب لفساد المعنى؛ لأنَّه من لفظ "سابق" الذي استحال عمله فيما تقدم..."[129].

وإلى هذا الرأي ذهَبَ ابن خروف من قبلُ[130]، ومال إليه ابن عصفور[131]. قال أبو حيان: "المعنى يقويَّه ويدلُّ عليه"[132].

ونَصَّ ابن هشام على المذهبين في ناصب (إذا) وردَّ على الرأي القائل بأن الناصب لـــ (إذا) هو جوابها. يقول: "في ناصب (إذا) مذهبان، أحدهما: أنَّه شرطها، وهو قولُ المحقِّقين، فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيَّان ... الثاني: أنَّه ما في جوابها من فعل أو شبهة، وهو قول الأكثرين، ويَرِدُ عليهم أمورٌ:

أحدها: أن الشرطَ والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأنَّ الظرفَ عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامِلِهِ.

والثاني: أنَّه ممتنع في قول زهير:

بَدَا ليَ أنِّي لستُ مُدركَ ما مضى

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

لأنَّ الجواب محذوف وتقديره إذا كان جائيا فلا أسبقُه، ولا يصح أن يقال: لا أسبقُ شيئًا وقتَ مجيئه؛ لأنَّ الشيء إنمَّا يُسْبَقُ قبل مجيئه، وهذا لازمٌ لهم أيضًا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأمَّا على القول الأول

فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملُها إما خبر كان أو نفسُ كان إنْ قلنا بِدَلالتها على الحدَث"[133].

**المسألة الثامنة: جمع المذكر والمؤنث السالمين من جموع القلَّة:**

أوزان جموع القلَّة أربعة، نظَمَها بعض النحويين بقولهم[134]:

بأَفْعُلٍ ثم أفْعَالٍ وأَفْعِلَةٍ وفِعْلَةٍ يُعْرَفُ الأدنَى من العدَدِ

وجَعَل أبو الحسن الدَّبَّاج –رحمه الله!– جمعي المذكر والمؤنث السالمين من جموع القلَّة في بيت جعله ذيلاً للبيت السابق، فقال[135]:

وسالمُ الجمع أيضًا داخلٌ معها فهذهِ الخمس فاحْفَظْها ولا تزِدِ

وقد نَصَّ سيبويه على أن جمعَي السلامة يصلحان للقلَّة والكثرة عند وقوفه على بيت حسان[136]:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعنَ في الضُّحى وأسيافُنا يقْطُرنَ من نجدَةٍ دمَا

حيث قال: "وأمَّا ما كان على (فَعْلَة) فإنَّك إذا أردتَ أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعة وقَصَعَات، وصَفْحة وصَفَحات، وجَفْنَة وجَفَنات. فإذا جاوزتَ أدنى العدد كسَّرت الاسم على (فِعال)، وذلك قَصْعَة قِصَاع وجَفْنة جِفَان ... وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير. وقال الشاعر وهو حسان بن ثابت:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعنَ في الضُّحى وأسيافُنا يقْطُرنَ من نجدَةٍ دمَا

فلم يُرِد أَدنى العدد"[137].

وإلى مذهب سيبويه ذهب الزجَّاج عند تفسيره قوله تعالى:

**﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾**[138]، قال: معدودات يُستعمل كثيرًا في اللغة للشيء القليل، وكلُّ عدد قلَّ أو كثر فهو معدود،

ولكنّ معدودات أول على القلَّة؛ لأنَّ كلَّ قليل يُجمع بالألف والتاء، نحو دُريهمات وحَمَّامات. وقد يجوز وهو حسنٌ كثير أن يقع الألف والتاء للتكثير[139].

وكذلك ذهب ابنُ جني عند وقوفه على قراءة طلحة: "فالصوالح قوانت حوافِظُ للغيب"[140] قال: "التكسير هنا أشبه لفظًا بالمعنى، وذلك أنَّه إنَّما يُراد هنا معنى الكثرة، لا صالحات من الثلاث إلى العشر، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة، والألف والتاء موضوعتان للقلّة، فهما على حدّ التثنية بمنزلة (الزيدون) من الواحد إذا كان على حد الزيدان.

هذا موجب اللغة على أوضاعها، غير أنَّه قد جاء لفظ الصحة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾[141]، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو لما بين الثلاثة إلى العشرة"[142].

كما نصَّ على ذلك الأنباري عند حديثه عن جمع المؤنث السالم في قوله: "وهذا الجمعُ يجئ للكثرة كما يجئ للقلة"[143].

**الخاتمة:**

فقد ظهر لي –بعد هذا التجوال في حياة عالمنا الجليل– بعض النتائج منها:

**1**- عاش عالمنا الدَّبَّاج أوضاعًا سياسية مضطربة، خصوصًا في النصف الثاني من حياته أدَّت إلى سقوط الحواضر الأندلسية في يد النصارى، وكان الجانب العلمي على الطرف النقيض من الأوضاع السياسية، فقد ظهر مشرقًا زاخرًا بالعلماء في شتى العلوم، ومنهم عالمنا الجليل.

**2**- كان لتشجيع خلفاء الدولة الموحّديّة أثره الكبير في النهضة العلمية التي مرَّت بها الأندلس، وقد كان جُلّ هؤلاء الخلفاء من العلماء البارزين.

**3**- عاش الأستاذ الدَّبَّاج ثمانين سنة، ونقلت المصادر أنَّه ولد سنة ست وستين وخمس مئة للهجرة، ورأى البحث أنه رُبَّما ولد في السنة التالية لهذه السنة اعتمادًا على قول له نقلته بعض المصادر.

**4**- أظهر البحث أن للعالم الدَّبَّاج مكانةً علمية بارزة، أهلته للإمامة والتعليم والتدريس في جامع العَدَبَّس نحو خمسين سنة.

**5**- تميَّز -رحمه الله!- بتعدُّد ثقافاته وعلومه فقد كان عالما بالقراءات، وعلوم اللغة، كما كان أديبًا شاعرًا.

**6**- للدَّبَّاج سيرة عطرة بين الناس بسبب صلاحه وتقواه وعفته وترفعه عن الدَّنايا.

**7**- رجَّح البحث أن يكون لعالمنا الجليل تآليف لكن طالتها يدُ البلى وعوادي الأيام، يَدُلّ على ذلك ما نصَّ عليه الرُّعيني من انكبابه على تقييد العلم والآداب، وما مرَّت به إشبيلية من ظروف قاسية آخر حياته.

**8**- أظهر البحث تأثر عالمنا الجليل بكتاب سيبويه الذي كان يقوم على تدريسه، ويبدو ذلك من خلال اتفاقهما في بعض الآراء التي طُرحت في ثنايا البحث.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله على نبينا محمد!

**فهرس المصادر**

1- القرآن الكريم.

2- الإحاطة في أخبار غرناطة لذي الوزارتين لسان الدين الخطيب (776هـ)، ت/ محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1393-1974م.

3- اختصار القِدَح المعَلَّى في التَّاريخ المحلى لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى (ت685ه)، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1959م.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (745هـ)، ت/ رجب عثمان محمد. مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.

5- أسرار العربية، تأليف أبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)، ت/ محمد بهجة البيطار، دون طبعة وتاريخ.

6- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف عبد الباقي اليماني (ت743هـ)، ت. د/ عبد المجيد دياب، ط1، 1406هـ - 1986م. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

7- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف جلال الدين السّيوطي (ت911م)، راجعه وقدَّم له د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1، 1404هـ.

8- الأصول في النحو لابن السَّراج (ت 316هـ)، ت. د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1408هـ - 1988م.

9- أعزُّ ما يُطلب، تأليف محمد بن تُوْمَرت (524ه). ت. د/ عبد الغني أبو العزم. مؤسسة الغني للنشر. دون طبعة.

10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت577ه)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1407هـ - 1987م.

11- برنامج ابن أبي الربيع (ت688ه)، تحقيق د/ عبد العزيز الأهواني، مجلة معهد المخطوطات، المجلد الأول، الجزء الثاني، ربيع الأول، 1375هـ - 1955م.

12- برنامج ابن جابر الوادي آشي (ت749هـ)، ت. د/ محمد الحبيب الهيلَة، تونس، 1401هـ - 1981م.

13- برنامج شيوخ الرُّعيني (ت 666هـ)، ت/ إبراهيم شيّوح، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1381هـ - 1962م.

14- البسيط في شرح جُمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت 688هـ)، ت. د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ - 1986م.

15- بغية الوعاة للسيوطي (ت 911هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1384هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

16- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز أبادي (ت 817هـ)، ت/ محمد المصري، نشر جمعية إحياء التراث، الكويت، 1407هـ.

17- التاريخ الأَندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، تأليف د/ عبد الرحمن الحجي، دار القلم، بيروت، دمشق، ط2، 1402هـ - 1981م.

18- تاريخ العلماء بالأندلس للحافظ عبد الله بن محمد الأزدي (403هـ)، ت/ عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني، القاهرة، ط2، 1408هـ - 1988م.

19- تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي (ت 571هـ)، ت/ محب الدين أبي سعيد العمري، دار الفكر، بيروت، 1995م.

20- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي (ت 745هت)، ت. د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ - 1986م.

21- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

22- التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله محمد عبد الله بن الأبار القضاعي (ت658ه)، ت/ عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1415هـ - 1995م.

23- حاشية الدسُوقي على مغني اللبيب (ت1301ه)، طبع ونشر عبد الحميد أحمد حنفي.

24- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح (ت1061ه)، دار الفكر للطباعة والنشر، دون تاريخ.

25- حاشية الصبان على شرح الأشموني (ت1206ه)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

26- الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين" د/ حسن علي حسن، دار العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1980م.

27- حضارة الموحّدين لمحمد المنوني، نُشر ضمن سلسلة المعرفة التاريخية، ط1، 1989م.

28- الحُلَّة السّيَرَاء لابن الأبَّار القضاعي (ت658ه)، تحقيق د/ حسين مؤنس، القاهرة، 1963م.

29- خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (ت 1093ه)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م.

30- الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، للعسقلاني (ت 852هـ)، مراقبة محمد عبد المعيد ضان، نشر مجلس دائرة المعارف وحيدر أباد بالهند، ط2، 1972م.

31- الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (756هـ)، ت. د/ أحمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ - 1986م.

32- دولة الإسلام في الأَندلس، تأليف محمد عبد الله عنان، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1411هـ - 1990م.

33- الدّيباج المذهب في أعيان علماء المذهب لابن فرحون (ت 799هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

34- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط1، 1964م.

35- ديوان حسان بن ثابت، نشر عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة، 1929م.

36- ديوان زهير بن أبي سلمى، طبعة دار الكتب المصرية 1964م

37- ديوان الفرزدق، نشر عبد الله إسماعيل الصاوي، ط1، القاهرة، 1936م.

38- ديوان قيس بن الخطيم، ت. د/ ناصر الدين الأسد، دار العروبة، القاهرة، 1962م.

39- ديوان كعب بن زهير، مطبعة دار الكتب، 1950م.

40- الذّيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المَرَّاكُشي (ت 703 هـ)، ت. د/ محمد بن شريفة ود/ إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة.

41- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنّي (392هـ)، ت. د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1405هـ - 1985م.

42- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، ت/ شعيب الأرناؤوط، ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ.

43- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي (ت 1089هـ)، ت/ عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406هـ.

44- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان (ت929 هـ)، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، دون طبعة.

45- شرح التسهيل لابن مالك (ت672 هـ)، ت. د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ - 1990م.

46- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت905 هـ)، دار الفكر، دون طبعة.

47- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت 669هـ)، ت. د/ صاحب أبو ضباح، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة. دون طبعة.

48- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي (ت686 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

49- شرح المفصل لابن يعيش (643هـ)، عالم الكتب، بيروت.

50- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين (654هـ)، ت. د/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ - 1994م.

51- شعر الأطباء في الأندلس في القرن السادس الهجري دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، إعداد: سلسبيل محمد نوفل، جامعة النجاح، فلسطين، نابلس، 2009م.

52- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي (770هـ)، ت. د/ عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ط1، 1406هـ - 1986م.

53- صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن الزبير (ت708 هـ)، أصدره السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير، تعليق أ/ لافي برنا نصال، المطبعة الاقتصادية لصاحبها مصطفى عبد الله، الرباط.

54- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت669 هـ)، ت/ السيد إبراهيم محمد، ط2، 1402هـ - 1982م.

55- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، ت. د/ صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.

56- عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، محمد عبد الله عنان، ط1، القاهرة، 1994م.

57- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (764هـ)، ت/ علي محمد بن يعوض الله وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م.

58- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ)، ت وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ - 1991م.

59- اللاَّمات لأبي القاسم الرَّجاجي (ت340 هـ)، ت. د/ مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط1، 1969م.

60- لسان العرب لابن منظور (ت711 هـ)، دار صادر بيروت، ومكتبة الرشد بالرياض، ط3، 1414هـ - 1994م.

61- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (392هـ)، ت/ علي النجدي ناصف ود/ عبد الفتاح شلبي، دار سزكين، ط2، 1406هـ - 1986م.

62- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ت 370 هـ)، عالم الكتب، دون طبعة وتاريخ.

63- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت 769 هـ)، ت د/ محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، 1400 هـ- 1980م.

64- معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت 215 هـ) ت د/ هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي، ط1، 1990م.

65- المعجب في تلخيص أخبار المغرب تأليف محيي الدين أبي محمد عبد الواحد المرّاكشي (ت647 هـ)، ت/ محمد العريان، القاهرة، 1963م.

66- معجم البلدان لياقوت الحَمَوي (ت622 هـ)، دار الفكر، بيروت.

67- معرفة القراء الكبار للذهبي (ت748 هـ)، ت/ بشار عواد معروف، وشعيب الارناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404 هـ.

68- المغرب لابن سعيد المغربي (ت 685 هـ)، ت د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3.

69- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت761 هـ)ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

70- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (790 هـ) ت د/ عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث بجامعة أم القرى، ط1، 1428 هـ- 2007م.

71- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285 هـ) ت الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، دون طبعة وتاريخ.

72- نتائج الفكر للسُهيلي (ت581 هـ)، ت د/ محمد إبراهيم البنا، مكة المكرمة، ط3، 1984م.

73- النبوغ المغربي في الأدب العربي للعلامة عبد الله كنون، ط2، لبنان، 1962م.

74- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط5.

75- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني (ت1041 هـ)، ت د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1388 هـ.

76- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (ت 476 هـ)، ت / زهير سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1، 1407 هـ- 1987م.

77- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس القلقشندي (ت821 هـ)، ت / إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، 1980 م.

78- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت911 هـ)، الجزء الأول ت/عبد السلام هارون ود/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ط2 1407 هـ، وبقية الأجزاء ت/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1397 هـ – 1977م.

79- الوافي بالوفيات لصلاح الدين بن أيبك الصفدي (ت764 هـ) ت/ أحمد الخراط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420 هـ – 2000م.

**الهوامش:**

1 ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب /411.
2 ينظر: نفح الطيب 208/1.
3 ينظر: معجم البلدان 304/2.
4 ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين /212، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة /148.
5 اللسان 263/1.
6 سر صناعة الإعراب 743/2.
7 تاريخ العلماء بالأندلس 39/2.
8 تاريخ مدينة دمشق 386/26.
9 ينظر: التكملة لكتاب الصلة 240/3، وبرنامج ابن أبي الربيع /253، والعبر في خبر مَن غبر 130/5، وسير أعلام النبلاء 209/23، وشذرات الذهب /236.
10 ينظر: سير أعلام النبلاء 209/23.
11 ينظر: برنامج شيوخ الرعيني /84، وبرنامج ابن أبي الربيع /258.
12 ينظر: التكملة لكتاب الصلة 219/2، ومعرفة القرَّاء الكبار 564/2.
13 ينظر: برنامج شيوخ الرُّعيني /84، وبرنامج ابن أبي الربيع /258، وسير أعلام النبلاء 209/23.
14 ينظر: العبر في خبر من غبر 477/4.
15 ينظر: برنامج شيوخ الرُّعيني /88.
16 ينظر: التكملة لكتاب الصلة 200/1.
17 ينظر: برنامج شيوخ الرُّعيني /84، وسير أعلام النبلاء 209/13.
18 ينظر: برنامج شيوخ الرَّعيني /85، وبرنامج ابن أبي الربيع /258، ومعرفة القراء الكبار 585/2.
19 ينظر: برنامج شيوخ الرُّعيني /85، وبرنامج ابن أبي الربيع /258.
20 ينظر: برنامج شيوخ الرعيني /88، وسير أعلام النبلاء 209/23، ومعرفة القراء الكبار 647/2، والبلغة /148.

21 ينظر: سير أعلام النبلاء 26/22، وفوات الوفيات 138/2.
22 ينظر: سير أعلام النبلاء 209/23، ومعرفة القراء الكبار 647/2.
23 ينظر: التكملة لكتاب الصلة 113/2، وبرنامج شيوخ الرُّعيني /96، والوافي بالوفيات 114/4.
24 ينظر: التكملة لكتاب الصلة 115/2، وبغية الوعاة 121/1.
25 ينظر: برنامج شيوخ الرُّعيني /80.
26 ينظر: التكملة لكتاب الصلة 123/2-124.
27 ينظر: برنامج ابن أبي الربيع /257.
28 ينظر: برنامج ابن أبي الربيع /257 – 260.
29 ينظر: صلة الصلة لأبي جعفر الزبير 70/7-71، وبغية الوعاة 332/2.
30 ينظر: صلة الصلة 12/7، وبغية الوعاة 74/2.
31 ينظر: بغية الوعاة 19/2.
32 ينظر: التكملة لكتاب الصلة 148/2-149.
33 ينظر: الذيل والتكملة 681/2/5 – 682.
34 ينظر: بغية الوعاة 338/1.
35 المغرب 269/1، ونفح الطيب 522/3.
36 ينظر: الذيل والتكملة 18/6 – 19.
37 ينظر: الذيل والتكملة 39/6.
38 ينظر: بغية الوعاة 423/1.
39 ينظر: الذيل والتكملة 68/1/5 – 69.
40 ينظر: برنامج شيوخ الرُّعيني /88، والذيل والتكملة 323/1.
41 ينظر: بغية الوعاة 337/1.
42 ينظر: الديباج المذهَّب 300/1.
43 ينظر: الذيل والتكملة 553/2/1.
44 ينظر: سير أعلام النبلاء 295/15 و209/23، ونفح الطيب 478/3، وشذرات الذهب 235/5.
45 الصلة /137.
46 برنامج شيوخ الرُّعيني /88.

47 ينظر: العبر في خبر من غبر 190/5.
48 ينظر: سير أعلام النبلاء 271/23.
49 الوافي بالوفيات 171/20.
50 نفح الطيب 478/3.
51 نفح الطيب 478/3.
52 شذرات الذهب 235/5.
53 برنامج شيوخ الرعيني /89.
54 ينظر: معرفة القراء الكبار 647/2.
55 ينظر: اختصار القدح المعلى /155 – 156، ومعرفة القراء الكبار 647/2.
56 ينظر: برنامج شيوخ الرعيني /89.
57 ينظر: سير أعلام النبلاء 209/23.
58 ينظر: معرفة القراء الكبار 647/2.
59 ينظر: اختصار القدح المعلى /155.
60 ينظر: بغية الوعاة 153/5.
61 ينظر: معرفة القراء الكبار 647/2، والعبر في خبر من غبر 190/5، والبلغة /149، وشذرات الذهب 236/5.
62 اختصار القدح المعلى /155 – 156.
63 المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية 552/2.
64 ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 616/2.
65 الكتاب 112/3.
66 الأصول في النحو 232/2.
67 ينظر: شرح التسهيل 74/4، وشرح التصريح 298/1.
68 من البسيط ولم يُنسب لقائل، وعجزه: وأسعد اليومَ مشغوفا إذا طرِبا.
69 الكتاب 112/3.
70 المقتضب 75/2.
71 ينظر: الكتاب 112/3، والمقتضب 74/2، والأصول في النحو 232/2.
72 ينظر: شرح التصريح 298/1، وحاشية الصبان 75/2.

73 سورة التوبة آية /6.
74 معاني القرآن 354/1، وينظر: الإنصاف 616/2، وشرح الكافية للرضي 255/2.
75 ينظر: شرح الكافية للرضي 255/2.
76 ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 616/2.
77 ينظر: السابق 616/2.
78 ينظر: السابق 616/2 – 617.
79 ينظر: البسيط في شرح الجمل 627/2.
80 الكتاب 311/1 – 312.
81 شرح المفصل 114/1.
82 معنى اللبيب 221/1، وينظر:البسيط 627/2.
83 كتاب اللّامات /130، وينظر: المساعد 481/1.
84 ينظر: الكتاب 312/1، والمقتضب 267/3، والمغني 221/1.
85 ينظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 330/1، وحاشية الصبان 117/2.
86 ينظر: المغني 221/1، وحاشية الصبان 117/2.
87 ينظر: حاشية الصبان 117/2، وحاشية الدسوقي على المغني 223/1.
88 من الطويل. ديوانه/13
89 تذكرة النحاة /260.
90 شرح الكافية 220/2.
91 سورة البقرة آية 246.
92 البحر المحيط 253/2 – 254.
93 سورة النحل آية 66.
94 البحر المحيط 510/5.
95 سورة يونس آية 22.
96 الدّر المصون 172/6، وينظر: 396/4.
97 ينظر: الارتشاف 2347/5، والمساعد 212/2.
98 ينظر المصدرين السابقين.
99 ينظر المصدرين السابقين.

100 ينظر المصدرين السابقين.
101 ينظر: المساعد 212/2.
102 ينظر: نتائج الفكر /91، وينظر رأيه في: المساعد 212/2.
103 ينظر: الارتشاف 875/2، والمساعد 18/3، وهمع الهوامع 104/1.
104 ينظر: الكافية في النحو/64.
105 ينظر: شرح المقدمة الجزولية 979/3.
106 ينظر: شرح جمل الزجاجي 208/2، وينظر رأيه في شرح التصريح 218/2 – 219.
107 ينظر: شرح الأشموني 256/3.
108 ينظر: الارتشاف 875/2.
109 الكتاب 235/3.
110 ينظر: الارتشاف 875/2.
111 ينظر: همع الهوامع 104/1.
112 قالون: صفة بمعنى جيد أو صالح. ينظر: اللسان 347/13.
113 بُنْدار: الرجل الذي يلزم المعادن 81/4.
114 ينظر: الارتشاف 875/2، والمقاصد النحوية 642/5، وهمع الهوامع 104/1.
115 النحو الوافي 242/4.
116 ينظر رأيه في تذكرة النحاة /270.
117 الكتاب 61/3.
118 من الطويل. ديوانه /41، وتجده في: شرح المفصل لابن يعيش 97/4، وضرائر الشعر لابن عصفور /298.
119 النكت 730/1.
120 من البسيط. ملحقات ديوانه /216، وتجده في: الكتاب 62/3، والمقتضب 56/2، وشرح ابن يعيش 47/7، وضرائر الشعر /298.
121 ضرائر الشعر /298.
122 من الطويل وهو من شواهد الكتاب 62/3، وضرائر الشعر لابن عصفور /298.
123 ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور /298.
124 من الخفيف. ديوانه /161، وهو في: المقتضب 57/2، وشرح المفصل لابن يعيش 134/8.

125 الكتاب 62/3.
126 الكتاب 60/3، وينظر: المقتضف 55/2 – 56.
127 من الطويل وقائله زهير بن أبي سلمى. ديوانه /287، وهو من شواهد: الكتاب 165/1، والمقتضب 339/5، والخزانة 102/9.
128 تذكرة النحاة /270.
129 ينظر: تذكرة النحاة /614.
130 السابق /614.
131 تذكرة النحاة /270.
132 المغني 96/1.
133 ينظر: المساعد 394/3، وشفاء العليل 1029/3، والأشباه والنظائر 154/2.
134 ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين /212، والمساعد 394/3، والأشباه والنظائر 154/2، وخزانة الأدب 106/8.
135 من الطويل. ديوانه /371.
136 الكتاب 578/3.
137 سورة البقرة آية 203.
138 ينظر قوله في: خزانة الأدب 107/8.
139 قراءة طلحة بن مصرف. ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع /32.
140 سورة الأحزاب آية 35.
141 المحتسب 187/1.
142 أسرار العربية /357.
143 ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، لا. ت، ج 13 / 199.